



لماذا أفل نجم الأيديولوجيات العربية؟



حسن إسميك
كاتب ومفكر عربي

وخيرات مجتمعاتنا، هي ظاهرة العولمة التي فتحت الأبواب على كل الجهات، واكتسحت بقوتها أغلب البنى التقليدية للمجتمعات المحلية، الأمر الذي أدى إلى زيادة فقدان الثقة في الأيديولوجيات الصغرى واضمحلال تأثيرها تحت ضربات شعرات موجعة، فانهارت وتهاوت شعارات وبرامج الأيديولوجيات العربية الواحدة تلو الأخرى كاحجار الدومينو.

كذلك أحدثت الثورة التكنولوجية تحولاً هائلاً في حياة البشرية من خلال مساهمتها في سهولة تداول الأفكار والمعلومات، مما حرر وعي الأفراد في منطقتنا وجعلهم يبنون طوباوية الأيديولوجيا بمختلف طبعاتها وألوانها. وانفق مع بعض المفكرين الذين شككوا في أهلية الكثير ممن انتسب لهذه الأيديولوجيات وجعلهم يتساعلون هل حقاً كان عندنا رجال وقادة أيديولوجيات، أو عقائديون ذوو وعي بما يطرحونه على الناس؟ ويبدو لي بأن عالم الاجتماع العراقي الراحل علي الوردي قد أصاب كبد الحقيقة عندما أرجع بعض مظاهر القسوة والتعصب التي سادت المجتمع العراقي الحديث - وهذا ينطبق على العديد

من مجتمعاتنا - بما فيه النخبة المؤدلجة أو السياسية إلى أنه كان خليطاً من ثقافة "المتريفيين" وقيم البداوة البعيدة عن أجواء المدينة وتطلعاتها وفعاليتها التي أنتجت المدنية الحديثة، مما أفرز عنقاً دموياً بين ساسته من جهة وبين مجتمعهم من جهة ثانية. وهذا يجعلنا هنا نطرح السؤال التالي: هل سقطت الأيديولوجيا حقاً أم أنها ما زالت تحرك الأفراد والمجتمعات في منطقتنا؟

والحق أن أغلب الأيديولوجيات قد أقل نجمها وبريقها باستثناء الأيديولوجيا الإسلامية التي انتعشت في بعض مجتمعاتنا بسبب توافر عوامل موضوعية خدمتها؛ منها استغلال الدين كأداة لتحريض الناس على الحكومات، أو كمشروع للتكسب من خلال اللعب بالدين والزجج به في ملاعب الدنيا وذلك للاستيلاء على السلطة؛ إلا أنه ورغم هذا الانتعاش الظاهري - حالياً - فإن مالها لم يكن أفضل من أخواتها التي زعمت الحديث باسم العلمنة، حيث أدخل الإسلاميون مجتمعاتنا في سوق المزايدات اللبيمة والدولية وزججوا بها في جحيم الحروب الأهلية التي اهلكت الحرث والنسل، وهو ما ساهم في تراجع بريق أيديولوجيتهم التي جذبت بعضاً من شباننا الذين انبهروا بآطروحاتها الخلاصية وشعاراتها النقية، خاصة بعد أن اختلطت الدين وادعت الحديث بلسانه؛ ولكن وبعد تجاربها وممارساتها الدموية التي شاهدها القاصي والداني، تراجع وهجها وأقل نجمها الذي شيدته على انقاض ودمار مجتمعاتها.

أرى جلياً أنه لا سبيل للأحزاب في منطقتنا العربية، وخاصة تلك التي تنتمي في أطروحاتها إلى عالم الأيديولوجيا، إلا بأن تراجع مسيرتها السابقة وتتحلى عن الشعارات الرنانة التي أطاحت بمجتمعاتنا؛ من خلال وضع برامج واقعية ومفصلة ومرحلية تلتجى حاجات الناس الاقتصادية والاجتماعية، مع ضرورة التحلي عن الأحلام الأيديولوجية والمشاريع غير الواقعية. كما يتوجب عليها إعادة النظر في مسألة امتلاك الحقيقة المطلقة؛ من خلال ترسيخ مفاهيم: التعددية الفكرية، والتسامح، واحترام الرأي المخالف ونسبية الحقيقة.

إن التحلي عن الأيديولوجيا - أو على الأقل عن الجوانب المتحجرة فيها - هو ضرورة واقعية ملحة، وذلك بسبب حجم العطب الذي أحدثته في بنية مجتمعاتنا وبالتالي تقع عليها مسؤولية تاريخية في أن تتجاوز فكرها الماضي، الذي أثبت الواقع أنه لا يخدم مصالح الناس وتطلعاتهم في العيش بحرية ورضاً وكرامة.

"من لا يتطور ينقرض" عبارة افتتح بها مقالتي هذا للنظر في أسباب فشل الأيديولوجيات العربية في إحداث التغيير الذي تنتسده مجتمعاتنا؛ حيث رفعت عقائد هذه الأيديولوجيات شعارات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف مجتمعاتنا، ولكن الذي حدث هو عكس ما نادت به؛ حين غرقت أغلب مجتمعاتنا، بعد عقود من الأطروحات العرمرمية حول التنمية، في أوحال الفقر والتطرف والحروب والإزمات التي حولت حياتها إلى جحيم لا يطاق، وتعطلت لغة العقل والحوار وتكلست الأفهام وساد منطق الرأي الواحد الذي يبقى الآخرين ويستبعدهم، حتى قال البعض "إذا أردت أن تتحاور أيديولوجياً عربياً فعليك أن تثبت له أولاً وجود العالم!"

وقد كان لجميع الأيديولوجيات على الساحة العربية، من اشتراكية وقومية وإسلامية وليبرالية، يد في ذلك السقوط المدوي لمشروع التنمية الشاملة؛ بعدما ثالت أغلب هذه الأيديولوجيات حظها من السلطة والتحكيم، ولكنها لم تحقق إلا القليل على صعيد تحسين ظروف واقع مجتمعاتنا التي صدقت شعاراتها في بادئ الأمر، لينكشف لها لاحقاً

بأن هذه العقائد السياسية قد باعته وابتاعته الوهم، وسرقت منهم أحلامهم عندما تاجرت بها وواقع ثم هشمته في صراعات وحروب صفرية لا تبقى ولا تذر، ولا ترعى في أحد إلا ولا ذمة؛ وحتى لو افترضنا حسن النية والنبالة عند بعض سدنة ومريدي هذه الأيديولوجيات، إلا أن العبرة بالنتائج ومعرفة الأمور بخواتمها؛ إذ دفعت مجتمعاتنا ضريبة فاحشة تنتج عقم طرائق التفكير عند هذه الأطروحات التي لم تزد الإنسان في منطقتنا إلا تعصباً وانغلاقاً؛ بحيث إنها فشلت في بناء شخصية الفرد ليكون سويًا من حيث المزاج والرؤية الفكرية تجاه الذات والعالم. إذن، يكمن الخلل في بنية تفكير هذه التيارات المتأدلجة التي لم تمتلك برامج واقعية تلمس مطالب وحاجات الناس في منطقتنا الموبوءة بالتخلف بكافة أشكاله؛ حيث اكتفت بوعود وشعارات لم تضعها موضع التنفيذ، بل انقلبت على مبادئها وشعاراتها حين أصبح أكبر منها الاستحواذ على السلطة والانشغال بكيفية الحفاظ عليها، والرغبة في الهيمنة على كل مفاصل المجتمع.

وفي رأيي فإن هذا أحد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى أفول نجم هذه الأيديولوجيات ومشاريعها الحالية التي استنزفت طاقات

التنمية وحملة الشهادات المزورة

وهذا عمل من أعمال التزوير والحمق. لا يشمل ذلك، بطبيعة الحال، الأفراد الذين وجدوا أنفسهم مهجرين، أو عاشت بلدانهم ظروفًا قاهرة، أو حرما من متابعة تخصصاتهم لأسباب سياسية أو تتعلق بانظمة القنصل الإداري. إلا أن هذا الاستثناء يعود ليؤكد القاعدة، وهي أن مؤسسات التعليم تمنح شهادات عليا، ولكن مؤسسات الإدارة العامة والتخطيط سرعان ما تحولها إلى شهادات مزورة.

وفي حين أن هناك حقولا، مثل هندسة البناء، صار من الجائز أن تغلق، لأن القسط الأعظم من معارفها وحقائقها العلمية قد أغلق، وتحول إلى برامج جاهزة، فإن هناك حقولا أخرى ما تزال في بداياتها. ولكن المسألة الأهم إنما تتعلق بالتوظيف الاقتصادي للخريجين، وليس تخريجهم، وكأنك تريد بتخريجهم أن تتخلص منهم. هذا عمل من أعمال التزوير أيضا.

التوجه لإنتاج المزيد من طبقة "الدكاترة" يتعين في الأقل، أن يعرف المجتمع أين سيوظف خيرايتهم، وأن يتوافق مع إنتاج أضعاف مضاعفة من خريجي المعاهد الوسيطة، لأن هذه الخبرات لن تحقق بالفعل ما هو منتظر منها من دون طاقة عمل أوسع. الاقتصاد الحقيقي هو الاقتصاد الصغير والمتوسط. السبائك والحداد والميكانيكي والطباخ والكهربائي والبناء وذو المهارات التقنية الأولية، هم في الواقع العجلات التي يتحرك على أساسها "الاقتصاد الكبير"، أكثر بكثير من كل ما نعرفه من الشهادات العليا.

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية إنما هي كذلك مع هؤلاء الناس أولا. والحاجة إليهم لا تتوقف أصلا. ذلك أننا نبنى وننشق طرقا، ونقيم معامل، ونفتتح مدارس ومستشفيات من دون نهاية.

عشرة أطباء متخصصين لا يقرون على إدارة مستشفى. هم بحاجة إلى ضعفيهم من الأطباء العموميين، وأربعة أضعافهم من المرضيين والفنيين، وأكثر من كل هؤلاء لكي يبنوا المستشفى ويوفروا لها التجهيزات والتمديدات ويشقوا إليها الطريق المناسب.

هو لا بد من تأثير مشاعر الدهشة، هو أن هؤلاء ليسوا هم الاقتصاد الحقيقي فسبح، بل إنهم حملة الشهادات (من دون أوراق بالضرورة) التي لا يمكن تزويرها أيضا. حتى الدخيل عليهم يتعلم ويصبح "ابن حرقته" أفضل من عشرات الذين يحملون شهادات عليا ولا يتوفر دليل عملي على أنهم يعرفون بالفعل ما كسبوا نجمايتهم عليه.

وقد تعثر على "دكتور" تخرج من كلية الآداب وظل لا يقيم جملة على معايير الأدب، ولكنه لن تعثر على عامل بناء محترف يقيم حائطا مائلا. المسألة الأهم هي ما إذا كانت لدينا مؤسسات تعليم وتخطيط تعرف كيف تقيم طريقا (مهما بلغ طوله) يمكنه أن يوصلها ويوصلنا معها إلى "إيثاكا".

لم يكونوا عصب المشروع النووي وحده، ولكنهم كانوا عصب الاقتصاد ككل. ففي مقابل كل دكتور هندسة، فانت ربما تكون بحاجة إلى خمسة مهندسين، ولكنك ستكون بحاجة إلى عشرين مساعدا مهندس أو خريج معهد فني وأكثر منهم من العمال المهرة. وهذا يعني أن المشروع كان في الأصل مشروع نهضة صناعية، وتنمية خبرات وتحفيز أدوات الابتكار. ولم يكن مجرد مشروع تسليح. السلاح هو النهاية فقط، ولكن الطريق إليه كان هو الأهم.

تذكرت حينها، قصبدة قسطنطين كفاي الشهيرة "إيثاكا". ذلك أن المشاق التي تصادفها في الطريق إلى إيثاكا هي مكسب الحقيقي من الرحلة. وقد تكتشف أنه لا وجود لها أصلا، وأنها موجودة في نفسك فحسب، ولكنك بما جنيت من الحكمة والمعرفة، ستدرك أنك وصلت إليها بالفعل.

مؤسسات التخطيط في العالم العربي غالبا ما تجاهلت النظر إلى مسارات التعليم كمشروع للوصول إلى "إيثاكا" ما، سواء أكانت مشروعا نوويا أو مشروعا للنهضة الاقتصادية الشاملة، أو حتى مجرد السعي للقضاء على الفقر والامية (بمعابيريها الحديثة). فترك حبل التعليم على الغارب ليكون مضغعة شاملة للمال والوقت. ومن بعد ذلك ليخرج طلاب لم يكسبوا من تعليمهم أكثر من شهادة يعلقونها على الحائط، أو نجمة يضعونها على الكف، من دون أن تعني شيئا ذا مغزى لا في سوق العلم ولا في سوق العمل.

السؤال الذي لا جواب حقيقيا له، هو لماذا يريد أن يصيح البعض "دكتورا" إذا نظرت إلى الأمر بمقاييسه العملية، فلسوف ترى كيف أنه شيء غير مفهوم، أو أنه عمل من أعمال الحمق المحرر.

أسوأ من ذلك، فإن هناك تواطؤا اجتماعيا ورسما شاملا مع هذا الحمق. اللقب في الأصل هو درجة من درجات الفلسفة في الحقل الذي تختار. وهو ما يعني أنك سوف تصبح منتجا للعلم في هذا الحقل، وتستطيع أن توظف ما انتهيت إليه من "اختراعات" أو استنتاجات بحيث تجعل منه سبيلا لشق طرق جديدة.

هذا يعني باختصار، أنك إذ تسعى للحصول على لقب بهذا الحجم، فلنك تقترح على نفسك وعلى المجتمع وعلى المؤسسة العامة، مسبقا، بأن تسلك طريقا عمليا يمضي بك إلى أبعد من مجرد وضع النجمة على الكتف. ذلك لأن اللقب، في الأساس، هو نوع من "ترخيص" رسمي بانك قادر على أن تمضي قدما. ماذا يفعل حملة النجمات في عالمنا العربي؟ إنهم يتوقفون عند وضع النجمة. وينتظرون أن يربت المجتمع على أكتافهم فرحا بها. ما كان يفترض أن يكون ترخيصا للشروع ببداية، أصبح عندنا إعلانا جماهيريا ببلوغ النهاية.



علي الصراف
كاتب عراقي

تقليعة أن تكون "دكتورا" التي اندلعت في مصر منذ ستينيات القرن الماضي وصلت إلى العراق بعد نحو نصف قرن على هيئة حملة لتزوير الشهادات، حتى أصبح كل "مشته" دكتورا بين ليلة وضحاها. التقليعة الأصل نفسها كانت نوعا من التزوير أيضا، لأن الغاية منها هي حمل اللقب وليس حمل أعبائه. وكان المقابل الوحيد لهذا "الولء" هو حمل النجمات العسكرية على الأكتاف، وظل المعنى واحدا. وهو أن اللقب (العلمي سابقا) أصبح مجرد نجمة توضع على الكتف. وكان ذلك مدخلا لعالم كامل من التزوير والمخادعات العامة التي أطاحت بكل ما لدينا من أدوات وفرص التنمية والتطوير والنهوض الاجتماعي والاقتصادي. وبدلا من أن يكون الحصول على شهادة عليا سبيلا للانخراط في وجهة عمل، فقد أصبح الحصول على الشهادة العليا غاية تتوقف عندها كل الغايات. وما كان ذلك إلا مشروعا لانحطاط شامل، وتبديدا مريعا للأموال التي تُنفق على التعليم، بل وتبديدا أشد ترويعا لملايين السنوات من أعمار الشباب ومن طاقاتهم على الإنتاج.

الاقتصاد الحقيقي هو الاقتصاد الصغير والمتوسط. السبائك والحداد والميكانيكي والطباخ والكهربائي والبناء هم في الواقع العجلات التي يتحرك على أساسها "الاقتصاد الكبير" أكثر بكثير من كل ما نعرفه من الشهادات العليا

ذات يوم سألت عبد الحليم حجاج، وكان واحدا من كبار علماء العراق الذين ساهموا في بناء تجربته النووية، عن معنى أن يكون هناك برنامج نووي يسهل تدميره. فقال: البرنامج النووي العراقي، برغم كل ما وقع فيه من دماء، لم يكن قابلا للتدمير إلا بتدمير العراق ككل، وهذا ما حصل.

سألت بدشة الجاهل: كيف، ولماذا؟ فقال: البرنامج النووي كان مشروعا صناعيا، من مختلف الأوجه. ولكي يكون لديك مشروع من هذا النوع، فإنك بحاجة إلى كل أصناف المهارات الفنية، ابتداء من السباكين والحدادين، إلى عالم الذرة. ولكي ينهض العراق بهذا المشروع فقد تفجرت، ليس الكليات بالمهندسين في مجالات الكيمياء والفيزياء والكهرباء، وبالتأكيد ليس بالدكاترة، وإنما بالفنيين المساعدين من خريجي المعاهد الفنية الوسيطة. هؤلاء

